

"العلمانية في الشرق والغرب"

المقدمة

تعد العلمانية معضلة من معضلات العصر، التي رفضتها بعض الدول باعتبار أنها كفر محض، وقبلها البعض الآخر باعتبار أنها عين الحداثة، وإن كانت العلمانية ظهرت بالأساس في الغرب، وتطورت طبقاً لمراحل حداثية مختلفة، حتى تبلورت فظهرت في أقصى أشكال التطرف في بعض الدول، كمثال: فرنسا التي يكفى إشارة أى سياسى إلى انتماءه العقدى لتعد جريمة يعاقب عليها القانون، وبين الدول التي اكتفت بعدم تحديد هوية الدولة الدينية.

وبين الدول التي رفضت بالكلية الاعتراف بها، وعلى رأس تلك الدول جل الدول العربية، التي واجهت معضلة ظهور بعض الداعيين للعلمانية، على أساس أنها أساساً للتقدم رافعين شعاراً، أن أوربا لم تتقدم إلا بها، وأن علينا اللحاق بهم، وهو ما أوقع دولنا في كارثة استيراد المفاهيم غير الملائمة للواقع، وما ترتب عليه من عدم القدرة على التعامل مع الواقع الحديث.

في حين ظهر الاتجاه المعارض أشد ضعفاً من سابقه، الذين تركوا أصل المشكلة في عدم توافق عالمنا العربى وما به من متغيرات، وما لديه من معتقدات، وما مر به من حوادث، وتاريخه كامل الاختلاف عن تاريخ أوربا، وبدأ الحديث الشكلى حول مفهوم العلمانية، هل يكون بكسر العين أم بفتحها؟ وما الاختلاف بين كليهما، والتساؤل حول ما إذا كان من يتبعها وينادى بها كافر أم أنه ضال؟؟.

ومن هنا كان الخلاف السقيم الذى دار حوله الباحثون العرب، مدعى كلاً منهم جهل الآخر بحقيقة العلمانية، وبين الإشكالية والواقع، اتسعت الفجوة لما قارب المأتى عام، وتناسى المفكرون إيضاح الاختلاف بين البنية الأوربية – مولد الفكرة وسبب نشأتها- وقد عانت بالأساس من تغول رجل الدين -ممثلاً فى بابا الكنيسة- باسم الله على السلطة الزمنية ممثلة فى الحاكم، وهو ما يمكن أن نسميه "تدوين السياسة"، فى حين كان الواقع العربى محوطاً بظاهرة سيطرة وتغول الحاكم السياسى على الفقهاء ورجال الدين، ومحاولته أن "يشرعن" قراراته وسياساته فى ظل الحكم المستبد، أملاً فى إيجاد الفتاوى المبررة لأفعاله، وذلك فى ظل أنه حينما يعلو صوت رجل الدين، فإن العامة فى ظل جهلهم إما أن يكونوا مطيعيين، أو كفاراً مستباحى الدم، أى محاولة من الحاكم لتسييس الدين وتطويعه تبعاً لرغباته.

لذلك سيعمل الطالب على تقديم رؤية وتصور حول الخلاف بين وجه النظر المؤيدة والمعارضة للعلمانية، مروراً بتعريف المفهوم، ونشأته، تطوره فى الحضارتين العربية والغربية، وجهات النظر السياسية المتبينة له، ورؤية موضحة حول إشكالية المفهوم ضمن أزمة استيراد المفاهيم.

تعريف العلمانية.

ظهر المفهوم فى البداية باسم "العلمنة" بمعنى علمنة ممتلكات الكنيسة، أى نقلها إلى سلطات غير دينية، وهو ما جعل الكنيسة تعرفها أنها "المصادرة غير الشرعية لممتلكاتها"، أما بالنسبة للمفكرين المؤيدين لعصر النهضة والثورة فقد وصفوها "بالمصادرة الشرعية".

قد أخذ تعريف العلمانية عدة مراحل: ففى بداية القرن السابع عشر، عرفت العلمانية على أنها "فصل الدين عن الدولة"، وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تم تعريفها على أنها "إبعاد الدين عن الدولة".

وتجدر الإشارة إلى أن مطلق مصطلح العلمانية وهو "جون هوليوك" عرفها بأنها "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية، دون التصدى لقضية الإيمان سواء بالقبول أو بالرفض".

أما التعريف الحديث تبعاً لمفكرو الغرب المعاصرين: "هي فصل الحكومة والسلطة السياسية عن السلطة الدينية، أو الشخصيات الدينية، و"عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي أحد على اعتناق وتبني معتقد، أو دين، أو تقليد معين، لأسباب ذاتية غير موضوعية" وهذا التعريف يتجه إلى أن العلمانية صالحة لمعتنقى الأديان، حيث يصبح الدين محله المنزل، فيما تمارس الدولة سياستها تبعاً للصالح العام.

فيما ذهبت التعريفات العربية، إلى تعريف العلمانية على أنها "العالم أو الدنيا"، كما تعرف على أنها "الدنيوية أو المذهب الدنيوى"، والعلمانى هو "خلاف الدينى أو الكهنوتى".

وقد ارتبطت العلمانية بعصر التحديث وارتبط بها بعض المفاهيم السلبية منها " أزمة الإنسان فى العصر الحديث- ثمن التقدم- هيمنة النماذج المادية والكمية والألية- هيمنة القيم النفعية- غياب المركز- تفشى النسبية المعرفية والأخلاقية- اللامعيارية- هيمنة المؤسسات والبيروقراطية- تآكل الأسرة- التفكك الإنسانى- العدمية الفلسفية- الإحساس بالعبث- تراجع الفردية والخصوصية- التنميط- التسلع.

الأسس النظرية للعلمانية:

تقوم العلمانية على عدة أسس لعلها أبرزها: **العقلانية:** أى الارتكاز على العقلانية المطلقة، والاعتقاد بأن للعقل القدرة على إدارة الحياة البشرية وتدبيرها بمفرده، وبمعزل عن الوحي، والدين، والتعاليم الإلهية، **والأنسية:** وهى مبدأ أصالة الإنسان، فهو مركز الوجود ومنبع الأخلاق والمبادئ، ويصبح هنا الخلق ناتجاً لما اتفق عليه العقل الجمعى. **والنسبية** فلا يوجد شيء مسلم به أو مطلق سواء على المستوى الخلقى أو المعرفى، فالإنسان هو مصدر كل شيء ولكنه أيضاً معرض للخطأ، وكل ما هو معرض للخطأ فهو معرض للتصحيح، **والقطيعة مع التراث** أو ما يسمى بـ "anti-traditionalism" وذلك برفض كل ما هو تراثى وقبول الحداثة والتجديد، وإن كان بعض هذه الأسس قد بدأت تختل نتيجة لظهور الإنسان عاجز العقل أمام الكثير منها.

مراحل ظهور تطور العلمانية في الشرق والغرب أولاً: الغرب

يمكن القول أن العلمانية قد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة العلمانية المعتدلة، العلمانية غير الملحدة وهي علمانية، لا تنكر وجود الله وتؤمن به إيماناً نظرياً، لكنها تنكر تدخل الدين في شؤون الدنيا، وتنادي بعزل الدين عن الدنيا.

المرحلة الثانية: العلمانية الملحدة: تنكر وجود الله الخالق، ولا تعترف بشيء من ذلك، وهي مرحلة العهد المادي، أو ما يسمى "بالثورة العلمانية"، وهي مرحلة القرن التاسع عشر وما بعده، وعلمانية هذه المرحلة هي مرحلة إلغاء الدين - أي دين - إلغاء كلياً، وعدم الإيمان بالأمور الغيبية.

ويمكن تفصيل ذلك بالمرور على القرون التي تتالت على مفهوم العلمانية حيث:

سيطر رجال الدين باسم الله لقرون على أوروبا، مدعين اتصالهم بالسماء، وأن العلم اللدني لهم فقط، ما كون الدولة "التيوقراطية"، ويعتبر القرن الرابع عشر هو بداية الثورة على الكنيسة، حيث أصبحت البابوية خاضعة لملك فرنسا، وبدأت المعارضة في السلطة والعقيدة، وتم انتقاد ثراء الباباوات والقساوسة، وتم تمزيق علم اللاهوت التقليدي، كما احتدم الصدام في تحديد علاقة الكنيسة والعلم، فهناك من ينتقد العلم ويرى عدم إمكانية الوثوق به، نظراً لأن العلم حينها كان يبنى على افتراضات، والآخر ينتقد الدين باعتباره لا يفسر الحياة ولا الطبيعة من خلال "مارسيل البدواني" الذي نبذ "التيوقراطية" أي الحاكمية.

ومع تقدم العقل البشري مع بداية القرن الخامس عشر والسادس عشر، وانفتاح الأوربيين على الثقافات الأخرى، والحضارات السابقة، مثل: اليونانية، واللاتينية، ونشاط الكشوف الجغرافية، والاطلاع، على شعوب كانت بمعزل عن المسيحية، ظهر مفهوم "المذهب الإنساني"، و "الدين الطبيعي"، ما أدى إلى ظهور المذهب البروتستانتي الذي عمل على تقييد الكنيسة، والاحتجاج على صكوك الغفران، والدعوة إلى التفكير الحر في المقدسات، وترتب على ذلك إنشاء الكنائس المستقلة، كما تكونت فلسفات إلحادية تتحدث على المسيحية باعتبارها عاطفة دينية، وهو ما مثل خروج على التراث الكنسي.

ثم ظهرت دعوة الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" الذي رأى أن صلاح الإنسان يجب أن لا يكون بدافع من السماء ولا الخوف من الجحيم، ولكن لاعتقاده أن الصلاح هو الأفضل حتى وإن لم يأمر به الله، فقد حاول نقل الإنسان إلى نظام أخلاقي، في ظل تقديس للجهد الإنساني. وهي الدعوة التي ناهضتها الكنيسة بشدة ما أدى إلى انعزالها عن المجتمع الكاثوليكي، وانحصارها على بعض الكنائس البروتستانتية، ولكن هذه الحركة أدت إلى التطاول على الكنيسة ومؤسساتها، ونزع القدسية عن رجالها، تزامناً مع ظهور الطباعة، وانتشار الكتاب المقدس بين أدي العامة، ما أبطل الكثير من ادعاءات القساوسة، حتى تمردت بعض الدول على دفع جزء من خزينتها للكنيسة البابوية في إيطاليا، ومثال ذلك ألمانيا موطن الدعوة اللوثرية.

وبهذه حدث أقول للرهبانية والانعزالية لمحاولة الخروج للعالم المحيط دون خوف، وتم الانتقال من فكرة الخضوع لمظلة الكنيسة تحت ستار الخضوع لإرادة الله، إلى ظهور مفاهيم الحرية، والمسئولية الذاتية، كما حل المنهج الفكري محل المعتقدات الإيمانية المناهضة للعقل، حتى وصلت إلى حد من الإلحاد، ويظهر ذلك في قول أحد مفكرى هذا العصر مخاطباً الله " أنت تتبع الأشياء اللامتناهية، وأنا اتبع المتناهية، أنت تضع سلمك فى السماء، وأنا أضعه على الأرض حتى لا أعلو كثيراً ولا أسقط إلى قصر سحيق"

أما بحلول القرنين السابع عشر والثامن عشر قويت الحركات العلمية، وغلب التحليل النقدي، وبدأ نقد العقل، والدين، والنظم الاجتماعية، والسياسية، وكثرت الكتابات الخاصة "بالدين الطبيعي"، كما ظهرت مذاهب تدعو إلى الشك فى الدين، وغيرها من المسلمات، وقد ساعد على سيادة مذهب الشك ثلاثة عوامل وهى : النقد العام للتقاليد، وإخفاق الفلسفات الجديدة، وبداية الارتداد للفلسفات القديمة، وكان هذا نتيجة موضوعية لادعاءات الكنيسة امتلاك الحقيقة، وتحديدها للسلوك الإنسانى، وهو ما وضع الإرادة تحت سطوة تجريم طلب المعرفة سواء كانت الميتافيزيقية، أو الأخلاقية، إن خرجت عن تعاليم الكنيسة، وترتب على مذاهب الشك تفرغ كل ما هو فلسفى نظرى من علم اللاهوت، واختزال وجود الإله على اعتقاد بوجوده دون أى براهين، أو ضمانات أخلاقية.

وفى غمار هذا السياق ظهرت بذور فكرة العلمانية على يد مؤسسيها ويأتوا تراتباً:

الفيلسوف سبينوزا كان أول من أشار إلى العلمانية فى قوله "أن الدين يحوّل قوانين الدولة إلى مجرد قوانين تأديبية". وأشار أيضاً إلى أن الدولة هي كيان متطور، وتحتاج دوماً للتطوير والتحديث على عكس شريعة ثابتة موحدة. فهو يرفض اعتماد الشرائع الدينية مطلقاً مؤكداً إن قوانين العدل الطبيعية، والإخاء، والحرية، هي وحدها مصدر التشريع، كما رأى أن الوجود الإلهي لا يعلو على الوجود الحسى، بل أن الله يتصور فى الطبيعة، وبهذا جعل الله والطبيعة المادية شئياً واحداً، وذهب سبينوزا إلى أنه كما أن هناك قوانين حتمية حاکمة للطبيعة، فإن الله يخضع أيضاً لقوانين، وبهذا نفى عنه فكرة الحرية "فالضروريات هي ما تتحكم فى فعل الإله"، وذهب إلى أن الطبيعة خالدة لا تفنى وهي متحركة بذاتها تحمل أسباب حركتها ولا يعلوها قدرة.

الفيلسوف **جون لوك**: نادى بالفصل بين الكنيسة والدولة على أساس أن هدف الدولة دنيوى، وهدف الكنيسة هو الحياة السماوية، والبشر جزء م نهذه الدنيا فهم ليسوا ملكاً ولا طوعاً للكنيسة، كما تعمل الدولة على تحقيق مصالح المجتمع المدنى، وبهذا فهي لا تراعى الكنيسة، أو تشريعاتها فى شىء، وقد دعا لوك إلى إطلاق الدولة لحرية العقيدة وإجازة كافة أنواع العبادات، ويترك أيضاً للكنيسة الحرية فى إدارة شئونها الداخلية.

بيير بيل: رأى أن المعرفة والإيمان أمران متناقضان، وأن الفرد يجب عليه الاختيار بينهما، "على المرء أن يختار بين الفلسفة أو الإنجيل" واصفاً المعرفة بالوضوح، فى حين اتسم الإنجيل فى رأيه بالغموض، كما رأى أن حقيقة وجود الله هي حقيقة غير واضحة، ولا يمكن إثباتها.

ليبتلور فى القرن الثامن عشر مفهوم العلمانية كرد فعل لكل ما ورد ذكره، من قبل المفكر "**جورج هوليك**" الذى أراد إقامة بناء اجتماعى منفصلاً عن الدين، موضحاً أن العلمانية ليست

ضد الدين، ولكنها مستقلة عنه ولا تقوم بفرض معتقداتها على من لا يؤمن بها، كما وصف العلمانية، بأن مصب اهتمامها هو هذه الحياة، ساعية إلى تحقيق التطور.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن العلمانية انطلقت من الغرب، في ظل رضوخ الإنسان واستسلامه لسلطة رجال الدين، والتي ألت بالأفراد إلى الصراع والكثير من الحروب، بل وحرمت العلوم، والإتيان بأى نظرية قد تخالف المنطق اللاهوتى التقليدى، من هنا ظهر حاجة الإنسان إلى اتخاذ موقف التحدى والتمرد ضد كل هذه المعتقدات، وهو ما حدا بالمفكرين فى إطلاق فكرة فصل الدين والكنيسة عن الدولة، وما تلاه من انطلاق مفهوم العلمانية باعتباره الحل لفساد الكنيسة، ويلاحظ أن المفهوم لم يظهر ضد الله، ولكن ضد السلطة العلوية التى حصرها رجال الدين فى أنفسهم، بالإضافة لوجود بعض الأسباب المنبثقة من هذه الأسباب التى ألت بأوروبا إلى العلمانية لعل أهمها:

- الحجر على العقول وتكبييل كل ابداع علمى، حط من صورة الدين، وجعل الله تابع لأهواء القساوسة، ومنفذاً لرغباتهم، وذلك فى ظل صكوك الغفران، وقرارات الحرمان، ومحاكم التفتيش، وأحكام الصلب.
- تحالف الكنيسة مع الملوك والأمراء الراضخين لأوامرها ضد الشعوب ذاتها، ما جسد الكنيسة فى ثوب الظالمة.
- الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية، وكلاهما رفع شعار الدين.

ثانياً: فى الشرق

بدأ ظهور العلمانية مع محاولة أوربا استعمار الشرق كنتيجة لضعف الدولة العثمانية - رجل أوربا المريض- وبهذا ظهرت العلمانية نتيجة للتأثر من قبل بعض المفكرين والسياسيين العرب بالحركات الشيوعية، والأوربية الاستعمارية الغربية، بالإضافة لكتابات المستشرقين الغرب عن الواقع العربى وما كان له من تأثير، وظهر بعثات الدراسة فى الخارج والتى أدت إلى تحميل المغتربين ببعض الصور الغربية، وتأثرهم بتقدم الحضارة الأوربية، وما بها من معتقدات تقوم على فصل وإبعاد الكنيسة عن الشؤون الحياتية.

يضاف إلى كل هذا الاستعمار الفرنسى للدول العربية، كان له أبلغ الأثر فى شيوع فكرة العلمانية، فلا يمكن إغفال أن فرنسا كانت من أوائل الدول المطبقة للعلمانية، وهى التى رفعت شعار فى ثورتها "إعدام آخر ملك بأمعاء آخر قسيس"، وهى التى تعبر عن أكثر أنواع العلمانية تطرفاً، فلا يسمح بأى رمز دينى، وبهذا استطاعت نقل أسس العلمانية إلى الدول العربية خاصة مصر، وحتى فى ظل اكتمال أركان الدولة المدنية والحقوق الليبرالية فى الغرب، مازالت فرنسا تعاني مما يمكن أن نسميه بالعنصرية ضد الغير ممثلة فى ظاهرة "الإسلاموفوبيا".

وقد ظهرت العلمانية بالأساس فى الشرق الأوسط من خلال المفكرين الإسلاميين الحداثيين، الذين دعوا إلى التحضر مع ما يتناسب مع الفكر الإسلامى، مثل: رفاة الطهطاوى، محمد عبده، جمال الدين الأفغانى، حيث حاولوا الاقتباس من الغرب مع الحفاظ على الهوية الإسلامية

فى ظل الاستعمار. وإن كانت مساهمات الفريق العربى قد تبلورت حول الدعوة للتفكير بالأساس، والدعوة للحقوق المدنية والسياسية، ولكنهم جعلوا أصل مرجعيتهم للدين.

ويلاحظ أن من بين هؤلاء الحداثيين من هاجم العلمانية أيضاً، مثل جمال الدين الأفغانى، الذى هاجم أسس الحضارة الفرنسية واصفاً الشعب الفرنسى بـ "النتشريين" نسبة إلى نيتشة وهم الذين يقصرون الوجود على الطبيعة المنظورة، وأن لا شىء خارج الطبيعة، "فالتبيعة مستكفية بنفسها، مستغنية عن خالق يوجدها"، وهنا يظهر الفارق بين رغبات هؤلاء الحداثيين وهواهم للتحرر، وبين تمسكهم بالدين، ورفضهم للأسس العقيدية الأوربية.

وفى مصر كانت العلمانية محل جدل دائر منذ عقود حينما طرحها بيان حزب الوفد فى عام ألف وتسعمائة وأربعة وثمانين، الذى أعلن فيه أنه يرفض العلمانية التى تؤدى إلى الفصل بين والدولة، كما يرفض بالمثل الدولة الثيوقراطية التى تتطلب سيطرة رجال الدين.

وتبلورت العلمانية فى الفكر التحررى المسيحى على يد فرح أنطون، وجورجى زيدان، وسلامة موسى، الذين تأثروا بهيمنة الدولة العثمانية، ودعوتها فى تلك الفترة إلى إقامة الجامعة الإسلامية، فرفضوا قيام الدولة على أساس دينى، ودعوا إلى تكوين دولة تحترم حقوق المسيحيين، تقوم على قيم المواطنة، بدلاً من الأفكار التقليدية للدين.

ولعل أبرزهم هو فرح أنطون وهو مفكر سياسى، وروائى لبنانى، ومن أعلام النهضة العربية، الذى تأثر بالأعلام الإصلاحية الغربية فانحاز للإنسانية، رافضاً التفرقة بين الأفراد على أساس العرق أو الدين، وقد نبعت أفكاره والتيار المسيحى عموماً من فكرة أن الأقليات العرقية والأثنية تستطيع أن تحكم، وهذا حق لها، وبالتالي فى ظل عدم تحقيق المساواة فى الدولة، بما لها من معتقدات ظهر التيار الداعى إلى فصل الدين عن الدولة، بل وفصل الدول العربية عن الدولة العثمانية الإسلامية باعتبار أنها رماً دينياً تراجعياً لا ينبغى إحياءه.

روج فرح أنطون لمبدأ فصل الدين عن الدولة، نتيجة لحالة الأراضى العربية الإسلامية فى هذه الفترة، وليس انطلاقاً من القناعة أن فصل الدين عن الدولة، بات حاجة ملحة أو ضرورة من ضروريات الدولة الحديثة.

وقد بدأت كتابات فرح أنطون استناداً على أفكار ابن رشد، الذى أكد أن الأنبياء فلاسفة وأن صورتهم لدى الأفراد هى تصورات شخصية، واستند فرح أنطون فى فلسفته إلى أن العقل يقوم على الملاحظة، والاختبار، أما القلب فإنه يحاول قبول ما تحمله الكتب السماوية، وبالتالي لا يمكن الجمع بينهما، ومن هذا الافتراض دعا فرح أنطون إلى فصل سلطة الدين عن الدولة، على أساس أن أهداف كلتا السلطتين مختلفة ومتناقضة، فالدين يهدف إلى العبادة والفضيلة، وهو ما لم يتحقق فعلياً نظراً لاستبداد رجال الدين بكل من يخالفهم، ما أدى بالطبع للاستبداد. أما نظام الحكم القائم على المواطنة، وصياغة دستور تكاملى، فيهدف بالأساس إلى صناعة الحرية، وهو الضامن لعدم استبداد الحكومات بمخالفاتها فى رأى "لأن المجتمع الصالح هو من لا يفرق بين أبناءه".

بالإضافة لأن الدين يشرع للأخرة، فى حين أن هدف الدولة هو تحقيق الهدف الدنيوى، يضاف إليه أن الدولة الدينية هى دولة ضعيفة، لأنها تقوم على أسس الاختلاف بين شعبها، وبين الغير

الذى يسمى دائماً بالآخر، وهو ما يجب أن يحدث فلا فضل لفرض على آخر داخل الدولة إلا بشرف الدفاع عن الدولة ، حتى إن الجمع بين الدين والسياسة يضر بالدين ذاته بتحميله ما ليس فيه.

والدولة الدينية فى فكر فرح أنطون تؤدي بالضرورة إلى الحرب، لأن إيمان الناس بالدين وفكرة الفوز بالآخرة، تجعلهم يطيعوا رجال الدين طاعة عمياء، ما يدعم أسس الحروب، ومن هنا استند فرح أنطون إلى فكرته حول أهمية أن يحل العلم محل الدين فى سياسات الدول، وقد قال فى ذلك "لا معرفة حقيقية، ولا تساهل، ولا عدل، ولا أمن، ولا ألفة، ولا حرية، ولا علم، ولا فلسفة، إلا بفصل السلطة المدنية، عن السلطة الدينية، ولا سلامة للدول، ولا عز، ولا تقدم، فى الخارج إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية" إنطلاقاً أن هذا الفصل يطلق الفكر الإنسانى من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية".

كما أن الإنسان حر فى حياته، وحرية غير محددة، فهو حر فى الاعتقاد والتصرف، وفى اختيار طريقة العيش، وهو ما يتعارض مع المعتقد الدينى، وهنا يؤكد فرح أنطون أن سلطة الدين ممثلة فى رجاله تعامل على أنها سلطة مطلقة غير قابلة للجدل، مع أنها سلطة قابلة للجدل والطعن فى شرعيتها.

وبين هذه الرؤية التى ترى أن العلمانية ظاهرة مجتمعية حديثة، يجب أن نستفيد بها ظهر الاتجاه الذى اعترف بالعلمانية، ولكن على أنها ظاهرة غربية مربوطة بالأساس بهيمنة الكنيسة ووجوب فصل سلطاتها عن الدول، ومن أمثلة ذلك كان المفكر "محمد عابد الجابرى" حيث رأى أهمية الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعلمانية، دون الانخراط فى المادية، والعدمية الفلسفية، وبهذا طرح مفهوم العلمانية على أنه مشروع جزئى، لا يمس الكليات ولا يتعرض للغيبيات، وبهذه الصورة يمكن محو مفهوم العلمانية من القاموس العربى، لأنها ليست مشكلة بالأساس، ويمكن استبداله بمفاهيم أخرى، مثل: العقلانية أى صدور الفعل السياسى عن العقل ومعايير المنطقية، ابتعاداً به عن الهوى، والتعصب، والديمقراطية، وهى قائمة على حفظ الحريات، والحقوق، لما لهما من انطباق على الحالة العربية.

واندرج تحت نفس الرؤية الدكتور "فهمى هويدى" الذى أكد على الصالح الوطنى، فيما أسماه "المشروع الوطنى العام" الذى يحافظ على الحيز الإنسانى، وكل من يتوافق مع هذا المشروع وعليه فهو منا، أياً كان انتماءه الفكر والأيدىولوجى، كما يميز بين اتجاهين للعلمانية الأول: هم المتطرفين، وهم ضد الشريعة والعقيدة، وتقوم أفكارهم على أن الإسلام فى حد ذاته مشكلة يجب استئصالها، أما الاتجاه الثانى فهو العلمانى المعتدل الذى يرى أن لا خطوة من الإسلام، بل يجب التعايش معه فى حال فصل الدين عن السياسية، أو سقوط السلطة الدينية، ومن ثم يجب قبول هذا التيار المعتدل الذى يتحفظ على الشريعة، لا لأنه ضدها، ولكن خوفاً من أن التطبيق قد يؤدي لإهدار قيماً معينة، مثل الحرية، والديمقراطية، ثم محاولة معالجتهم من خلال الحوار، والإقناع، أن الأسس الإسلامية لا تتكرر هذه القيم المحمودة، وفى ظل هذا المناخ يسود جو الحوار، وقبول الآخر، ما يدفع إلى إنجاح المشروع الوطنى.

الاتجاه المؤيد لعلمانية الشرق

ظهرت أفكار فرج فودة ارتباطاً بالواقع الذى ساد فيه، ظهور التيارات الراديكالية الإسلامية فى سبعينات القرن الماضى، وهى المشكلة التى تميزت بالشمولية من حديث هذه التيارات عن المناحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأسس الحكم، راغبين فى هدم أسس الدولة وبناءها تبعاً لأفكارهم الدائرة حول تلك الاتجاهات، إما سلبياً بتغيير أراء الناس، وأفكارهم، أو بالعنف، كما أن مشكلة تلك التيارات أنها لم تكن محلية، بل "شرق أوسطية"، استدعت الرد المنطقي عليها من قبل المفكرين الذين رأوا أن الإسلام دين لا دولة.

"الإسلام فى القلب والعقل معاً.. الإسلام دين وليس دولة.. ضمير وليس سيفاً، وعندما يأتينا المعترض علينا بالإسلام ديناً فليس لنا إلا أن نخشع وليس علينا إلا أن نخضع، للدين وليس له وللعقيدة وليس للمتحدث باسمها" كان هذا قول فرج فودة فى ثنايا كتابه عن العلمانية، ولهذا وجب البدء بها لبيان اختيار من توسط بين الدين والدولة فى حديثه فلم يتطريف لأحدهما.

أما عن رأى فرج فودة فى الدولة الدينية، والدولة العلمانية، فيمكن تلخيصه فى قوله "إنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة، وإطلاق صفة الكفر على العلمانية جهل بالعلمانية، والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الإنسان، والمناداة بعودة الدولة الإسلامية جهل بالتاريخ". وهنا قرر فرج فودة أن العلمانية هى ظاهرة حديثة، يجب التعامل معها وقبولها، وظاهرة تقدمية، يجب السير على نهجها، وأن نعتها بالكفر هو جهل محض بالحقائق، وهنا يشبه فرج فودة العلمانية فى صراعها مع المجتمع العربى، بصراع أحمد لطفى السيد حينما أراد دخول البرلمان فعاقه إطلاق المعارضين له عليه صفة الديمقراطية، وكأنها جرم محض وإخلال بمبادئ الإسلام، لتتبلور بعد ذلك وتصبح قيمة ينادى بها كل فرد، كما أنكر أن تكون الدولة الدينية أساساً للتسامح، لما لها من صفة إقصائية لما يسموا بالأغيار، وهم المخالفين للعقيدة والذين يمكن انتهاك حقوقهم، فهم دائماً على باطل، أما عن دعوة الخلافة الإسلامية فلا يمكن أن تعود، وقد كانت خطأ من البداية أدى للنفور من الدين، بل وقد كانت مثلاً سياسياً مشوهاً "رجل أوروبا المريض".

يفند فرج فودة العلمانية باعتبار أن ما نسب إليها من أفكار كأنها صورة من صور الامبريالية، والصهونية، ونوع من الكفر، وأنها إفساد فى الأرض، ونوع من الردة، وما يترتب على ذلك من القتل أو الصلب، هى مجرد أباطيل أدت لتراجع المفكرين العرب عن العلمانية، أو استخدام حتى اللفظ، والبعض الآخر فضل أن يتحدث عن مأخذ الدولة الدينية، أو ما سماها بالثيوقراطية، متجاهلاً تناول المفهوم الأساسى درءاً للشبهات.

يؤكد فرج فودة اختلاف العلمانية من مكان لآخر، فهى ليست قالب جامد لا يقبل التعديل، وإنما مختلفة حتى فى دول النشأة، ففى حين قامت فرنسا على الفصل التام بين الدين والدولة، فإن إنجلترا أقرت بالرموز الدينية ممثلة ذلك الملكة التى تعد رأس الكنيسة، وبالتالي العلمانية تختلف أيضاً فى الوطن العربى، ومنها مصر فهى تعنى "الفصل بين الدين والسياسة"، لا "الفصل بين الدين والدولة" فالدولة ترعى المؤسسات الدينية بطابع العرف، وتحتفل الدولة بالأعياد والمناسبات الدينية، كما للدين منابر إعلامية، ومساحة فى المؤسسات التعليمية، وكل ذلك فى

إطار محدد يحول دون تمثيل العلمانية تمثيلاً كاملاً، كما يحول دون دخول مصر في غمار الدولة الدينية.

ويؤكد أن الفصيل بين هذا النموذج الاعتدالي، هو وجود تيار في أقصى اليمين يرى وجوب فصل الدين عن الدولة فصلاً شاملاً، وبين تيار يقع في أقصى اليسار يرى أن الإسلام دين ودولة، وأن مصر يجب أن تكون دولة إسلامية، وأن من يقبل بالدولة، ويرفض الدين يكون قد أنكر الدين ذاته، وتكمن مشكلة الفريق الثاني في عدم قدرته على الرد على أن القرآن لم يؤثر نظاماً للحكم، ولا لاختيار الحاكم، وأن عهد الرسول هو عهد استثنائي، لأن الرسول وهو المعصوم كان رجل دين ودولة، وأن الرسول في ذلك لا ينطق عن الهوى، وهو المثال والنموذج غير الموجود حالياً، والدليل على ذلك أنه حتى لخلفاء الرسول أخطاءهم، فلا كمال فالحكم، وتكمن المشكلة في تمسك هذا الفريق بالماضي، وما فيه من مأسى، على اعتبار أنها الأفضل، رافضين تماماً التقدم وكأنه لم يخلق لنا.

ويؤكد فرج فودة أن الفارق هنا يكمن بين الرغبة في التقدم، والرغبة في البقاء في غياهب الماضي، بين الماضي الذي يهرب له هذا التيار، وبين مؤيدي العلمانية الذين يهربون منه، وهنا ينكر مدعى الدولة الدينية الوطن، ويحلمون به ممزقاً لا اسم له تحت دعوة الخلافة، وأن الإسلام هو الدولة، وليس الأرض وترابها، "بينما نحلم به متماسكاً"، ومدلول ذلك في النموذج المصري كانت هزيمة السابع والستين من يونيو، وما أفرزته تلك الحرب من تيار يرى أن الدولة على خطأ، وأن ما حدث له ما هو إلا عقاب إلهي فهاجم الحياة، ورفض الموسيقى، واحتقر العقل، ودعا لإقامة الخلافة، ورفض الجزية، "فإذا كنا لا نستطيع اللحاق بأينشتاين، بلنتمسك بابن حيان، وإن كنا عاجزين عن فهم فولتير، فلنتمسك بابن تيمية".

الدولة الدينية والتسامح في فكر فرج فودة

رفض فرج فودة إطلاق أن الدولة الدينية قد تحقق التسامح، لقيامها على مفهوم يناقض مفهوم التسامح الديني، لأن صاحب الدين يراه حقاً مطلقاً، ويرى المخالفين على باطل مطلق، ومن ثم نقل من هم على باطل إلى دائرة الحق واجب مقدس، فإن لم يكن بالإقناع، فبالقهر والإرغام.

مفهوم التسامح الديني في فكر فرج فودة هو مفهوم حضاري، وليس مفهوماً دينياً، ويدلل على ذلك أن التوراة ترى في اليهود أنهم شعب الله المختار، وأن من عاداهم ليسوا من جنس البشر، والإنجيل قائم على توبيخ اليهود وتحميلهم الخطيئة، وتمجيد أتباع المسيح، والقرآن صريح في اتهامه لمن يدعى ألوهية عيسى عليه السلام أو بنوته لله بالكفر، وبالتالي الدولة لن تتسامح مع الكفار خوفاً من ردة فعل العامة الراضة للغير، وهو ما أدى كمثال لظهور بعض الشروط لمعاملة أهل الذمة، ومنها وجوب أن يلبسوا ملابس مخالفة للمسلمين تمييزاً عنهم، وأن لا تعلقوا نواقيسهم، ولا تظهر صلبانهم، ولا تعلقوا أبنيتهم عن أبنية المسلمين، والتي لا أصل لها في الدين بالأساس بل، وتناقض روح الإسلام السمحة.

ونتيجة لهذا تظهر الدولة الدينية دولة عنصرية رافضة للتسامح، ومن ذلك منع غير المسلم من تقلد المناصب العليا، وظهور بعض الكتابات التي عارضت حتى الوحدة الوطنية، باعتبار أنها

تجعل المسلم وغيره سواسية، وهذا الرأي يرى أن دولة الإسلام صريحة لا يوجد فيها مساواة بل دفع للجزية "أما في ظل دولة الإسلام، فلا مفر من الجزية، ولا مشاركة في الحكم، ولا اعتماد عليهم في دفع، أو جهاد، وإنما هم في حالة دائمة تشعرهم بقوة الإسلام".

ففي الدولة العلمانية الفرد يرفض أو يقبل أفكار، وله أن يعرضها متى شاء، حتى وإن مالت إلى تكفير الآخر طالما، أنها خرجت في صورة حضارية نقاشية، وطالما ابتعدت عن العنف وبقيت تحت مظلة الحوار، وعرض للأراء المختلفة، دون الميل إلى فرضها، أو الاستئثار بالحقيقة المطلقة.

وبهذا المعنى تدعو الدولة الدينية إلى تمزق الدولة الوطنية، وتأجيج روح الصراع الطائفي، وهنا يمكن الاستشهاد بقول الإمام على بن أبي طالب "إن الإسلام حمال أوجه"، وهنا يظهر خروج بعض الفئات التطرفية من رحم الفهم الخاطئ للإسلام، مثل الخوارج ممن قتلوا الإمام على، والفتنة والتناحر على الحكم في عهد معاوية ابن أبي سفيان.

وهنا يقرر فرج فودة أن حق المواطنة هو الأساس في الانتماء، بمعنى الانتماء للدولة تبعاً للجنسية لا على أساس الدين، وأن أساس الحكم هو الدستور الذي يكفل حق العقيدة دون قيود، وأن أساس تشريع الدولة هو المصلحة العامة، وبهذا تتكون الدولة المدنية التي تستمد شرعيتها من الدستور، وتسعى لتحقيق العدالة وتلتزم بمواثيق حقوق الإنسان.

مشكلة الدولة الدينية في فكر فرج فودة "الحاجة الملحة للدولة العلمانية"

يرى فرج فودة أن فكرة الدولة الدينية هي فكرة سياسية في المقام الأول، ولكن يشوبها الغموض، كما تحتوي على هدف سياسي مبنى على فكرة تطبيق الشريعة، وتحويل الدولة إلى دولة دينية، أشبه بالخلافة الإسلامية، ما يلزم إحداث تغير في هيكل الدولة وبنيتها، وذلك اعتماداً على التعاطف الإنساني مع الدعوة الدينية، ومع جهل البعض للأبعاد السياسية للدعوة، وتقود هذه الدعوة بالضرورة إلى حوار ديني، ومن ثم الخلاف معه بأى حال يعنى الكفر، كما تبنى هذه الدعوة على استقطاب بعض الأفراد وإقناعهم بأيدولوجية معينة، وضمهم لمجموعات تنظيمية تدين بالولاء لما يسمى بالأمير، وتزرع فيهم عوامل التمرد على المجتمع، نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وهنا يقوم الاستقطاب على إثارة الشعور الديني من خلال التنظير الرافض لما هو قائم، والدعوة إلى تغييره عن طريق العنف.

يقوم هذا الفكر على وجود مشكلة في تشريعات الدولة، ويصفوها بأنها قوانين وضعية، استبدلت بالتشريعات الإلهية، وهو المنطق الذي أدى للصراع بين مؤيدي الحداث، الذين يروا أن تغيير المجتمع إلى الأفضل يجب أن يتم بإحدى طريقتين: إما السرعة والحزم، أو البطء في التغيير حتى يتقبله المجتمع، وبين المعارضين له والداعين لأسلمة الدولة، وبالتالي يقتصر نقاشهم على إقامة الحدود، ليسود الصراع فيما بين هذا الاتجاه حول ما إذا كانت لابد أن تقتصر الشريعة على القرآن، أم تكمل بالسنة النبوية، فإذا أكملت بالسنة هل يتبع فيها السنة الفعلية، أو القولية، وأى مذهب يتبع في التطبيق.

كما تنطلق المشكلة من اعتقاد أن الجهاد فريضة، وأن الخلافة الإسلامية هي ركناً دينياً، وما عداها ليس دولة، وفي سبيل اكتمال الدولة "لا بد من التخلص من اشباه الدولة الحالية"، كما

تعود المشكلة إلى فكرة الهوية الإسلامية، التي يريد أصحاب هذا الفكر إحيائها من منطلق مجابهة مفهوم الهوية الغربية، وذلك لمواجهة القوى الكبرى المسيطرة على العالم، في حين يتغافل هذا الاتجاه أن مفهوم الهوية والقومية هي مفاهيم وإشكاليات طرحت في الغرب أولاً، ويواجه هذا الاتجاه الوطني المعتر بالقومية الوطنية المحلية، على اعتبار أنها الأجدر بالانتماء.

ويقوم هذا التصور على الفصل بين جانبين من جوانب الحضارة الغربية، الجانب الأول: هو الجانب الفكري والثقافي، والجانب الآخر هو الإنتاج العلمي وما أنتجه من اختراعات مثلت جزءاً من حياتنا اليومية، لا يمكن التنازل عنه، وتقوم هذه الرؤية على رفض الجانب الأول والتماشي مع الجانب الثاني، فيحاول هذا الاتجاه الموائمة بين الموروثات الحضارية والثقافية في الإسلام، وبين استخدام نتاج التقدم العلمي الغربي.

وتتبلور المشكلة حول تعامل الدولة مع هذا الفصيل، والاتجاه بأن تحاول النقاش معهم من خلال منابر الحوار المعلن، ولكن مدخل الدولة الحوارى هو ما يرسخ لأزمة الخطاب الفكري، حيث يدور الصراع حول من أصح إسلاماً، فتنقل المعركة إلى دائرة الدين، في ظل أن أى مفكر سياسى لا يمتلك القاعدة الراسخة، والعلم الدينى الذى يدفعه للجدل بحجة قوية، وأمام جهله ببعض الأمور، وتصدير الفصيل الإسلامى لبعض الآيات والأحكام العامة دون رد من الفصيل السياسى الممثل للدولة، تنتهى الحوار بهزيمة فكرية لتتأثر الدولة، وذلك لنزالهم على أرض لسيت أرضهم.

وهنا تتجسد المشكلة فى الطرح الدينى للمشكلة السياسية، حيث يصبح الحوار "دينى - دينى"، فيبدأ كل طرف فى توجيه الاتهامات للطرف الآخر بالخروج عن صحيح الدين، ويعيب هذا النقاش أن التيار الرديكالى له منهج وفكر متماسك بصرف النظر عن صوابه من خطأه، ما يجعل خطابهم مكماً لبعضه البعض، ويسير فى نفس الاتجاه على عكس المحاورين من التيار المدنى القائم على طرح كل مفكر أو مجادل لوجهة نظره هو، ما يجعلهم الطرف الأضعف الذى يميل فى النهاية إلى تبني الجانب الدفاعى، ومن هنا يتأثر الرأى العام بالانطباع وليس بالافتتاح.

ويصطدم هذا التيار فى مصر مع وجود أقليات ممثلة فى المسيحيين، ولكنها أقلية لا يمكن تهميشها، ولا يقبل ممارسة العنصرية ضدها بحال، ذلك لأن مسيحي مصر هم من أهل الدولة الأصليين، فليسوا مهاجرون إليها، وبالتالي لا يمكن التشكيك فى وطنيتهم وانتماءهم للدولة، كما أن مطالبهم بالاندماج فى العملية السياسية ومناصفة العملية السياسية بينهم وبين المسلمين لا تنطلق من أنها مطالب فئوية لأقلية مختلفة دينياً، وإنما تماشياً مع مفهوم حقوق الإنسان فى العالم المعاصر " تنطلق من أرضية سياسية وليست دينية".

الاتجاه المعارض لعلمانية الشرق (إشكالية العلمانية)

ظهرت العديد من الكتابات المعارضة للعلمانية، ولكن بعضها ساد عليه معيار اللاعقلانية وعدم تقديم براهين منطقية للرفض ما أضعف إتجاه الرفض بالأساس، وظهر اتجاه قام على الأسانيد وتفنيدها، حيث قدم العلمانية فى وجهها القبيح القائم بالأساس على أن العالم مادة استعمالية والقيم نسبية، وجعلت التقدم وبقاء الإنسان هما الغاية، واستخدمت الصراع كأداة

لإنهاء كل الأزمات، فتمخض من رحمها مفاهيم مثل إمبريالية الغرب، وذلك فى فكر الدكتور عبد الوهاب المسيرى الذى حاول طرح الصورة بأسانيدھا ولهذا كان أقوى مثال يمكن طرحه فى الاتجاه المعارض.

العلمانية ومفهوم النسبية

استطاعت العلمانية بالفعل إحداث تغييرات إيجابية على حياة الفرد، فقد أهملت كل ما هو كمى أو غيبى غير محسوس، وقد اهتمت بالعلم الكمى والماديات، ما أدى لتقدم فروع المعرفة الإنسانية المختلفة، وقد كانت العلمانية فى كل هذا باحثة عن تحقيق سعادة الفرد، وذلك من خلال بعض الأدوات والمناهج التى مكنته من تفسير جوانب من الظواهر الطبيعية والإنسانية، ولكن بعض هذه الظواهر لازالت مبهمة، خصوصاً تلك المحيطة بالجانب الإنسانى الذى لا يمكن اختزاله فى صيغ مادية، وبهذا فالنموذج العلمانى له من السمو ما يجعله يتعامل مع العلوم المادية، فقد تتعامل مع غرائز الإنسان المباشرة، وأسباب بقاءه وجسده، ولكنها تكون منعدمة فى الجوانب غير الكمية مثل: تطلعات الفرد، وأحلامه، وهنا تكمن مشكلة العلمانية فهى لا تعترف بهذا القصور، ولكنها تحاول دراسة الظواهر كلياً، ما يؤدى بها للفشل وهنا تكمن خطيئة التبسيط والاختزال.

ومشكلة الاختزال تكمن فى اعتراف العلوم ذاتها بالقصور، وعدم قدرة الإنسان على تحقيق الإدراك الكلى، فكلما زاد المعلوم اتسعت رقعة المجهول، كما أن المعرفة الإنسانية المادية منها ما يزال غير يقينى، ولتخرج العلمانية من هذه المعضلة أنكرت الكليات والثوابت.

وحتى لو استطاعت العلمانية المعرفة والإحاطة بكل قوانين الضرورة، واستطاعت تفسير سلوك الإنسان والتحكم به، فإنها سوف تتقلب عليه حيث ستقلبه من أنه مركزية الأشياء ومعيارها إلى أنه جزء من الأشياء، وبالتالي إخضاعه لقوانين الطبيعة، وبهذا يصبح الإنسان جزء من الطبيعة الإنسانية لا يسمو عنها.

ولهذا لا يحتوى النموذج العلمانى على القيمة والغاية، أو مفهوم الخير والشر، فقد اعترفت بالإنسان مادة فقط، فهو كائن مادية تحيط به وتحكمه بيئة مادية ذات قوانين متغيرة "قوانين الحركة والمادة"، لذلك لا يوجد ما يسمى بالشر بل هو ناتج من خلل فى بعض الأمور المادية مثل خلل الجينات، وما اختل بالطبيعة المادية يمكن إصلاحه بوسائل أيضاً مادياً، ولهذا لا يوجد ما يسمى بالأخلاقيات، فالأخلاق إنما صادرة عن قوانين الطبيعة والمجتمع وهى أيضاً متغيرة لا تخضع للثبات.

ومن هنا يظهر مفهوم النسبية المطلقة، فلا يصبح هناك فارق بين الشر والخير، ولا العدالة أو الظلم، ومن ثم "غياب المعيار، والهدف، والغاية"، وتصبح العدمية والاقيمة هى أصل الوجود، وهذه العدمية المطلقة تؤدى بالضرورة إلى الشك المطلق، فيحتاج الإنسان إلى معيار يطمئنه فيرتد إلى مفاهيم مألها الفشل، ومثال ذلك ارتداد الغرب إلى النازية، والمفاهيم العنصرية.

غياب المنظومة القيمية يؤدى بالضرورة إلى سيادة منطق القوة، فالعلمانية تؤدى إلى محاولة تطبيق قوانين طبيعية متماشية مع الخير العام، تؤدى إلى المتعة، والبقاء المادى، والقوة، وتسمى ما يخالف ذلك أنه شراً، وبهذا تصبح المادية هدفاً بلا غاية، ولا يمكن حتى تعريف ما هى

المنفعة، ما إذا كانت الصالح العام أم شيء آخر، ويتحول الفرد إلى الاستغلال، تحكمه المواقف بالقوة ويخدم مصلحته بالقوة، فيحقق منفعته على حساب الآخرين، وبهذا ساد مفهوم الصراع بين الحضارات.

وفى ظل عملية العلمنة المطلقة وسيادة النسبية، وتعميق الفردية، تنعدم الخصوصية الفردية للأمم، ويفتت العالم إلى أنساق مختلفة، وتصبح المرجعية لقانون المادة، فتسقط الهويات والخصوصيات، وتظهر أنواع التمييز، والبيروقراطية، والكمية، وهذه العلمانية الشاملة لم تؤدي إلى تحكم الفرد في ذاته، وزيادة سيطرته على نفسه، بل تم استخدام ميل الإنسان للفردية لتعميق فكرة الاستهلاكية، وبدلاً من أن يتم الاختراع لسد بعض احتياجات الأفراد، أصبح الاختراع هو الذى يولد الحاجة عند الأفراد، وهنا أصبح الإنسان حتى فى جوانب البحث المادى، يقوم ببحث بلا هدف، للوصول إلى سلع لا يريد لها، وتحت تأثير الاستهلاكية أصبح الإنسان غير قادر على التحكم فى مسارات وعمليات حياته، كل هذا أدى لاختفاء الحدود على المستوى الفلسفى، والاتجاه إلى ما بعد الحداثة، والعدمية الفلسفية، وهذه الحالة أدت إلى إصابة المجتمع بأفات وصفت أنها القدر المعقول من الخسائر فى سبيل التقدم، مثل الجريمة، وتفكك الأسرة، بل وأصبح الإنسان فى مقام متساوى مع الموجودات حوله فى ظل انعدام الغائية.

ووجود العلمانية من هذا المنظور ينفى عن الإنسان، الهوية، والخصوصية، والالتزان الداخلى، والقدرة على تحقيق جوهر الإنسان، والاختيار الحر بين ما هو إنسانى، أو غير إنسانى، وبين ما هو خير، وما هو شرير، فتصبح مكانة الإنسان محددة، بمعدل إنتاجه وكم السلع الذى ينتجه ويستهلكه، فى ظل خضوع الإنسان للنظام العالمى الاستهلاكي، وسيادة المنظمات، والشركات الدولية، التى تعمل لجعل الإنسان سوق محكوم بقانونى العرض والطلب، وتحويل الإنسان إلى ملتفت دائم لما حوله من مادة، فهو كائن بسيط يخضع للقوانين الطبيعية، مثل باقى الكائنات، ومن ثم تستمر عجلة الإنتاج، والأرباح الهائلة، طالما وجد المنتج والمستهلك.

تشعر العلمانية بهذه الصورة الإنسان بالاغتراب والانفصال عن هذا العالم، فالاهتمام هو مادية محض، لا يشمل لأى عوامل "جوانية" بل يحكم الإنسان دائماً قوانين خارجية، أى خارج وعى الإنسان وذاته، وهنا تسود قوانين "التسلع، والتشوي، والتوثن" حيث يكون الإنسان مثقلاً تماماً بالمشروع ما بعد الحداثى، فينظر له على أنه ذرة من هذا الكون لا قيمة لها.

العلمانية والتقدم

دارت الشكوك حول ارتباط العلمانية بمفهوم التقدم، باعتبار أنه الغاية الأسمى للإنسان، فأصبح التقدم أساساً للمرجعية المادية، وأصبح التقدم جزء من رؤية الإنسان سواء لذاته، أو لما يحيط به، ولكن فى ظل محدودية علم وعقل الإنسان، وعليه فإن إحداث الإنسان لمطلق التطور، هو نموذج غير جائز، فالإنسان يحقق تقدماً فى جانب ليصطدم بوجود آثار سلبية فى جانب آخر، لعدم إمام البشر بكافة جوانب النظام البيئى، ويضاف إليه أن عوامل الحضارة المادية، ممثلة فى الموارد الطبيعية محدودة للغاية، فالدول ذات الأقلية السكانية التى لا تتعدى العشرين بالمائة تستهلك ثروات تفوق الثمانين بالمائة، ومن ثم عدم توافر موارد كافية للدول الأخرى لإحداث نفس التطور، وبهذا لا يمكن تحقيق المعدلات الإستهلاكية العالية لباقى البشر، وبالتالي تنتفى المنفعة المادية المؤدية للذة فى الفكر الغربى.

ولم يحدث التقدم التكنولوجى تحسن فى الأداء الإنسانى، ودعم للمسار التاريخى، ولكنه كان ترسيخاً لمحورية التقدم فكان التقدم الظاهر فى المرحلة التحديثية أساساً للحرب العالمية، وتآكل الأسرة، وتسارع المجتمعات، ولذلك أدرك الإنسان أن الظواهر المادية غير مجدية بالضرورة، وضياح وقت الإنسان على الملهيّات، وانتشار العنف والجريمة فى المجتمعات الغربية، وانتشار نظريات العدمية والصراع، وزيادة الإحساس بالاغتراب، وارتفاع نفقة التسليح، وتخريب البيئة، وظهور مخاوف تدمير الكون، إما عن طريق مخاطر التسليح ووجود حرب شاملة، أو عن طريق كارثة طبيعية فى ظل إتلاف الإنسان لها، وهنا تظهر العلمانية بوجهها القبيح فهى ليست لخير الإنسان، أو تحقيق السعادة واللذة، وإنما أدت لتعاسة الإنسان.

العلمانية والإمبريالية

دفعت نظرة العلمانية للعالم على أنه مادة، ورغبتها فى تحقيق اللذة والمنفعة المادية، إلى تحويل العالم إلى سوق استهلاكية، إلى استعمار دول أخرى لنهب ثرواتها، ما أدى لظهور ظاهرة الإمبريالية، ونتج عن الإمبريالية نظرة عنصرية قسمت البشر تبعاً لعوامل مادية، اتساقاً مع رؤية العلمانية المادية مثل: لون الشعر، والجلد، وغيرها، وأكدت التفاوت بين الشعوب، وبالتالي نظرت إلى الشعوب غير الغربية على أنها جزء من المادة الاستهلاكية، لتحقيق سعادة الإنسان الغربى.

وبتفشى الظاهرة الإمبريالية الاستعمارية بدأ الإنسان الغربى يحدث اختلافاً فى البيئات المستعمرة، فى النواحي السياسية، والاجتماعية، مثل: تغيير النظم القضائية، والتعليمية، إعادة هيكلة المنازل والمدن، وتغيير البنية التحتية على المستوى السياسى والاقتصادى، وفى كل ذلك كان القائد دائماً أجنبى، له اليد الطولى فى ظل توافر أدوات من القمع والإكراه، وهذه العملية سميت بـ "العلمنة دون التحديث"، فالعلمنة تقوم على تفكيك المجتمعات الأخرى لصالح الإنسان الغربى، أما التحديث وهو إنشاء المؤسسات الحديثة، والمعايير التقدمية فى العالم الغربى، وهنا دفعت شعوب العالم الثالث ثمناً لخدمة التقدم التى لم تنلها.

يظهر ذلك فى كل الدول التى تبنت مفهوم العلمانية، ومثال ذلك روسيا القيصرية فى بولندا، والولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية والفلبين، وتلا ذلك المثال الصهيونى الذى وإن ادعى أنه قام على أسس علمانية، فإنه قام على خدمة الشعب اليهودى، والنظر إلى الشعب الفلسطينى على أنه مادة استعمالية، يجب استخدامها لتحقيق رفاهتهم من خلال طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

كما يمكن الإشارة إلى الثورة الفرنسية التى كانت اللبنة الأولى لأسس العلمانية ودعم الحريات، ورافعة شعار الحقوق، ولكنها لم تحل دون تمخض أمثلة إرهابية مثل: روبيسير، والتى أنتجت أيضاً نابليون كمثال للظاهرة الإمبريالية واحتلال مصر وغيرها من البلدان، ثم جاءت الثورة البلشفية أملة فى وجه ديمقراطى، وحريات مطلقة كما تنادى بها العلمانية، فأنتجت ستالين وما تلا ذلك من تطبيق نظام شمولى، ارتكب المذابح بحق الألاف، وعلى نفس النهج الثورة الألمانية، والديمقراطية المطلقة، التى أدت لوصول النازية، وتدعيم العنصرية، واستغلال الغير، وتعاملت مع المادة فقط فى الجانب الإنسانى، فإذا كان الإنسان غير قادر على الإنتاج، وجب التخلص منه.

وحتى فى عهد الاستقلال وفى ظل تفكك المجتمع، صعدت النخب المحلية التى زادت من سيطرة الدولة ومؤسساتها الأمنية، فهى نماذج ذات هوى غربى انفصلت عن الأمة بمشكلاتها، فقامت بترسيخ نماذج حكم استبدادية لاستغلال الشعوب، فى ظل دعم الغرب لهذه العملية تحت ستار قد يبدو ديمقراطى، وهنا استمرت عملية العلمنة دون التحديث، القائمة على استغلال الشعوب، ولعل هذا النموذج "المستغرب" هو الأقوى حيث لا يمكن تفسير سبب الخلل فى ظل القيادة المحلية، التى تبدو وكأنها تعمل للصالح العام، خاصة فى ظل تعاقبه بعد نظام احتلالى لا يقل صرامه.

لذلك لا يمكن القول أن قيم التسامح، والتعددية، وقبول الآخر، والتمسك بالعلم، هى أسس النظام العلمانى، فمن رفض العلمانية رفضهم بالكلية، لأن هذه الأسس قد توجد فى نظام علمانى أو غير علمانى، كما أن العلمانية وما انطوت عليه من ترسيخ مفاهيم الحرة ظهرت بوجهها أطلق عليه "العلمانية الفاشية" التى تحول دون ممارسة الأفراد لحقوقهم، ومثال ذلك الحكومة التركية حينما حصلت الأغلبية الإسلامية بقيادة "أربكان" على تصويت الناخبين، فتدخل الجيش التركى لمنع هذا الأسلوب الديمقراطى ليحول دون تقلد حكومة أربكان بالقوة.

العلمانية وأزمة استيراد المفاهيم

يعد المفهوم هو الوحدة الأساسية لدراسة الواقع السياسى ومشكلاته، فالمفهوم إما أن يكون واضحاً أو مستترراً تبعاً لعلاقات القوة الكامنة وراء المفهوم، الذى يؤدى إلى اختلال المفاهيم حتى ولو كان المفهوم فى أصله يحمل قيمة سامية، ويتبدى ذلك واضحاً فى مفهوم كحقوق الإنسان الذى صدر من الغرب، فهو نابع من حضارة غالبية ومصدر إلى حضارة مغلوبة.

واجه الشرق أزمة التنظير السياسى وغياب الإبداع، من خلال تناول الظواهر بالتفسير من أجل نموذج غير فعلى، أى تكييف أطر نظرية استوردناها من الحضارات السابقة، أو من الغرب حتى نتناول الواقع، بالرغم من وجود فاصل زمنى، وأن لكل واقع مشكلات خاصة به تحتاج إلى أطر خاصة بها.

تكمين إشكالية أزمة التنظير فى ثلاثة أوجه وهى:

وضع المفهوم: أى صياغة المصطلح ذاته، مثال ذلك تسمية الدول العربية بالشرق الأوسط وهى التسمية التى تفترض أن أوربا هى مركز العالم، فالبلاذ العربية تمثل شرق متوسط بالنسبة لها.

وتتمحور هنا العلمانية فى أن تشكيل المصطلح ذاته لم يظهر شاملاً، ولكنه ظل يتطور على ألسنة المفكرين عقب الحقب المختلفة، أما فى الوطن العربى وبدلاً من تحميل المفهوم ما يحمله، والنقاش حول ما إذا كان مناسباً لثقافتنا أم لا، دار الاستشكال حول التسمية اللفظية فقط إذا ما كانت علمانية أى أتية من العالم، أم إنها علمانية أى أتية من العالم، وبهذا انصرف الأغلبية عن مضمون المفهوم، وما يحمله من معتقدات أيديولوجية، وفكرية، مخالفة فى كثير ومتفقة مع آخر فى الحضارة العربية.

نقل المفهوم: الذى ظهر فى حقبة ثقافية معينة، إلى حضارة أخرى نقلاً صوتياً فقط، أى تعريب المفهوم، وإدخاله على اللغة، أو إيجاد مرادف لغوى له، وتكون المشكلة هنا هى تشويه بعض

المفاهيم، التي تمثل أساساً في اللغة المنقول إليها، ومثال ذلك كلمة "استعمار" التي تحمل من المعنى ما يكفيها من البغض ليمقتها كل فرد، ولكنها في أساس اللغة العربية معنى حميد ينصرف إلى إعمار الأرض، وذلك في قوله تعالى "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها".

وهنا تتبلور المشكلة المحورية في كلمة علمانية في محورين أولهما: أن العلمانية نقلت من سياق تاريخي سادت فيه سلطة الكنيسة، حتى وصل القساوسة إلى إدعاء الاتصال بالله وقدرتهم على الشفاعة، ولهم الدخول في نوايا الأفراد وما تكن صدورهم، وفي ظل خشية أي نظام مستبد كان الحاكم فيه فرداً، أو جماعة، أو مؤسسة، فإنه نظام لا بد له أن يخشى العلماء باختلاف علومهم، ما جعل الكنيسة في صدام مباشر مع الحضارة والتقدم، لذلك قامت العلمانية منصفة لإحداث التقدم المفقود، والقائم على العلم، من خلال فصل سلطة الكنيسة عن الدولة، وإخضاع الكنيسة لسلطة الدولة كمؤسسة كباقي المؤسسات، أي كانت هذه الثورة العلمانية، لوقف تغول السلطة الروحية على السلطة الزمنية.

وثانيهما: أن اختلاط مفهوم العلمانية بمفاهيم حميدة تجعل من يناهضها إنما يناهض قيمة عليا، ومفهوم حدثي، ففي كلا التعريفين العربيين اللذان دارا حول العلمانية، وأنها أتية من العلم فمن ينكر العلوم بمختلف أشكالها؟، وحتى إن اتصلت بمفهوم العالم أي الدنيا، فقد خلق الإنسان ليعيش في هذه الدنيا ويعمرها، ولذلك من يناهض العلمانية إما أن يكون رافضاً للعلم وهذه كارثة في معارفنا الحديثة أو يناقض العالم أي الإنسانية جمعاء وهذه الإشكالية الأكبر.

استعمال المفهوم: أي عمل تعريف إجرائي للمفهوم وترجمته إلى مؤشرات، وهنا تكمن المشكلة في "اختلاق ظاهرة غير موجودة، أو التعمية على ظاهرة أخرى موجودة"، ويتبدى ذلك في مفهوم العلمانية، الذي تم اختلاق أنه فصل للسلطة الدينية عن الزمنية، في إطار ومجتمع لا تهيمن فيه السلطة الدينية على الزمنية من الأصل، بل العكس يحدث به حيث يكون للحاكم "مفتى" وهو المسمى "بمفتى السلطان"، وهنا تهيمن السلطة الزمنية على السلطة الدينية، فكان يجب منع تغول الأولى على الثانية.

وهنا كانت مشكلة العلمانية في نظريتها عن التحديث في محاولة استبدال كل الأطر التقليدية بأخرى حديثة، فارتد مضمون الحداثة إلى الشرق على اعتبار أن كل ما هو محلي شيء سلبي، وكل ما هو قادم من الغرب جيد وحديث، وهو ما أدى إلى مجتمعات "هجينية"، لا هي كما كانت، ولا هي كما كان يؤمل حديثة وغربية.

ويمكن محورة أسباب أزمة المفاهيم في:

مورد المفهوم: يأتي دائماً المفهوم من الحضارة الغالبة للحضارة المغلوبة، لأن عالمية المفاهيم هي عالمية زائفة، لأنها تفترض وجود قاسم إنساني مشترك بين الحضارات، ولكن العالمية المفاهيمية حالياً تسمى "الإمبريالية الثقافية" أي فرض مفاهيم حضارة أخرى على باقي الحضارات وهنا كانت معضلة العلمانية وتصديرها في وقت الاستعمار، وتقدم أوروبا وتخلّف العالم العربي.

عقلية الكسل: وهي العقلية العربية التي تفضل الاستيراد على الإنتاج، وهذا على مستوى الأمور المادية مثل الملابس والغذاء وغيرها، أو حتى على المستوى الفكري، وتلك هي العقلية التي

تفضل عدم بذل مجهود فتعتمد على غيرها فى إشباع حاجاتها، وهو ما يسمى "بالوضع الطفيلي"، وهنا كمننت أزمة الشرق حين وجد سيادة وتفشى الاستبداد، وأراد العرب التخلص من هذه الموروثات، بتقليد الغرب واستيراد قيمة قد أعلاها دون النظر إلى مدى انطباقها على واقعنا أم لا.

قداسة المفهوم: أى إضفاء طابع الألوهية على المفهوم المنقول، فهو غير خاضع للنقد أو التغيير، بل يجب تبعيته حتى وإن ظهرت فيه مشكلات، بل وفى بعض الأحيان حينما يتصادم المفهوم مع الواقع يتم تغيير الواقع لأجل ملائمة المفهوم، وليس العكس وهو ما يزيد المشكلة تعقيداً ويجعلها أكثر كلفة وخسائر.

حدية المفهوم: بما أن المفهوم غير قابل للنقد وبالتالي إما أن يرفضه الفرد أو يقبله كما هو، فى حين أن أى مفهوم هو اجتهد بشرى يمكن الاستفادة منه أو لا، مع عدم إنكار الجهد المبذول فيه، وهنا تمحورت العلمانية حول أن الرفض لها إنما يرفض الاعتراف بالحريات، والمساواة، وحقوق الإنسان، وغيرها من القيم الإنسانية، قبل أن تكون قيماً حدثية.

النقد

يمكن القول أن كلاً من المفهوم الشرقى والغربى للعلمانية قد حمل عيوباً، وقد ظهر هذا فى إشكاليات التطبيق، فقد كان هدف طرح المفهوم وأساسه هو تحرير الإنسان من القيود، واحترام حريته دون الصدام مع الأديان، فى ظل الاستبداد باسم الدين، ليتطور المفهوم نحو اتجاه متطرف أمن بأهمية نبذ الدين، وإلصاق عيوب جوهرية فى ممارسة أصحاب الأديان لمعتقداتهم.

ظهرت العلمانية فى الغرب لتحرر الانسان فقيده، ولتعلى قدراته فأشعرته بالعجز، فى ظل التقدم السريع، ما جعل الإنسان أشبه بالترس لا يخرج من عجلة تدور باستمرار فتنهكه، وبدلاً من التعامل مع سعادة الإنسان كغاية أسمى، ظهرت متناقضات للفطرة الإنسانية أدت لتعاسته، فى ظل تعامل الثورة العلمانية مع الجانب المادى للفرد، وإهمال البواطن الخاصة به، ما جعل المجتمع ينحو نحو العدمية للوصول إلى غاية مصطنعة، فألت به هذه الغاية إلى أنواع شتى من الاستبداد والعنصرية.

كما أهملت الحضارة الغربية قصور العلمانية لما لها من منظور حدثى، وما صارت إليه من علوم، رغم تقدمها وأهميتها إلا أنها قاصرة عن فهم جوانب الحياة كاملة، أو الإلمام بكافة الظواهر، فتم تأليه العلمانية وجعلها إلهاً ودينناً لها فروض، يجب أن تؤدى فى أوقاتها، وإلا أصابنا كفر الرجعية، والعصور الوسطى.

أما فى المجتمع العربى فإن طرح العلمانية شابه الفرقة، ووجود "الأنا والآخر"، ودائماً الأنا هى الصواب وهى الراغبة فى التقدم الحضارى، والتطور الحتمى، وبين الآخر وهو الراغب فى العيش فى غياهب الظلام، والرجوع إلى الماضى ويظهر هذا المعنى فى قول فرج فودة "لهم عقول ولنا عقول، ولهم ماضى يهربون إليه، ونهرب نحن منه، ولهم مستقبل يهربون منه، ونسعى نحن إليه، وليس بيننا وبينهم إلا وطن، نحلم به متماسكاً، ويحلمون به ممزقاً"، كما يسود

سوء النية، وعدم الوثوق فى الآخر، بل واتهامه بعدم الوطنية، وإنكار فكرة المنظورية، واختلاف الآراء، كلمة نحن التى استخدمها فرج فودة ما هى إلا نوع من الإقصاء أيضاً، فإن أقصت التيارات الإسلامية الآخر على اعتبار أنه غير مسلم، فقد أقصاها فرج فودة على اعتبار أنها ليست حضارية، "نحن كثرة وهم قلة، نحن مستقبل وهم ماضى، نحن هادئون وهم صاخبون"

كما لم تعبر الكتابات العربية عن مضمون العلمانية، ولم يردوها إلى أصولها، فتعاملنا على نموذج مشوه على أساس أن العلمانية هى المقابل للدين فلا يتقابلان، ومن ثم فإن العلمانية إجمالاً خاطئة، طالما أن الأديان بالضرورة معصومة عن الخطأ، فصار النقاش حول تلك الظاهرة الحدائية عمقاً تاماً، وأصبحت المعادلة صفرية بالضرورة، إما أن تقبل الدين أو تؤمن بالعلمانية، وفى حال اخترت الأخيرة أهدر دمك فى ظل سيادة المذاهب التطرفية التى ما تكثر أن ترمى كل جديد بالسوء، رافضين التعديل، حتى أنهم لم يشهدوا بتطور الجانب المادى فى الغرب، ليخرجوا من دائرة المعيارية إلى نحو تطرفى.

فى حين أن متبنين العقيدة العلمانية قد غالوا أيضاً وتطرفوا، حين ظنوا أن العلمانية تعنى إنكار الدين، وأن حرية الفرد لن تكون إلا بالتخلص من قيود الدين، فى حين أنهم لم ينكروا أهمية وجود القيد، فاستبدلو القيود الدينية بقيود الدولة، وقوانينها معتبرين أن الدولة بمعناها الحدائي، ستضع قوانين أفضل من الأديان، وهنا اصطدموا بعاطفة المتدينين فكانوا سبباً آخر فى وضع المعادلة الصفرية.

الخاتمة

يذهب الطالب إجمالاً إلى اعتقاد أن مشكلة الشرق مع العلمانية حتى الآن هى عدم القدرة على طرح نموذج متكامل يجمع بين الدين والعلمانية، فإذا اعتبرنا أن العلمانية قامت لتحيا العلوم بالضرورة، وتحدث فارقاً فى حياة الإنسان، فإن الأديان شتى لم تختلف على العلم، فجاء الإسلام الذى زعم البعض عدائه للعلمانية مقررأ أولوية العلوم فى قول الله "اقرأ" وفى آياته "إنما يخشى الله من عباده العلماء".

فإذا أوجدنا هذا البديل توافقاً مع القيم العربية المعترزة بالأديان، وبين محاسن النموذج العلمانى، أوجدنا نموذجاً وسطاً محققاً للمعادلة الصعبة، التى فشل الغرب فى إيجادها، والتى تجمع بين الجانب الروحى للإنسان، وبين الجانب المادى، فتعلى من الغيبيات بالدين، ولا تهمل العوامل المادية، ما يحقق السعادة الحققة، ويجعل الإنسان متوافقاً مع ذاته متماشياً مع طبيعته.

وهنا نوجد بديلاً عن النماذج المتطرفة سواء كانت فى أقصى اليمين العلمانى وقبولها كدين، أو أقصى اليسار المتدين الرافض لها تماماً، وينبغى الملاحظة أن هذا الاتجاه التجديدى قد طرحه الغرب نفسه من خلال المفكر الغربى "جون كين" الذى أطلق عليه "ما بعد العلمانية" والذى يعنى أن نموذج العلمانية قد وصل مرحلة الأزمة، ولكن لم يوضع لها بديل، كما أن العلمانية لم تقى بعودها إلا فى دول العالم الأول

قائمة المراجع

أولا الكتب

- زكريا فايد، "العلمانية النشأة والأثر"، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨).
- عبد الوهاب المسيرى و خليل العظمة، "العلمانية تحت المجهر"، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠).
- سمير أبو حمدان، "فرح أنطون: صعود الخطاب العلماني"، (بيروت: دار الكتاب العالمى، ١٩٩٢).
- جورج مينوا (مؤلف)، مورييس جلال (مترجم)، "الكنيسة والعلم تاريخ الصراع بين العقل الدينى والعقل العلمى"، (بيروت: المؤسسة العربية للتحديث الفكرى، ٢٠٠٥).
- فرج فودة، "حوار حول العلمانية"، (القاهرة: دار المحروسة، ١٩٨٧).
- السيد أحمد فرج، "جذور العلمانية (الطبعة الرابعة)"، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠).
- فرح أنطون، "الدين والعلم والمال"، (القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

ثانيا: الدوريات

- أمانى عبد الله، "العلمانية والدولة الدينية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.
- _____، "العلمانية والدولة الدينية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٤.
- حسن عواد، "فرح أنطون والعلمانية"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية فى العالم العربى، ١٠ أكتوبر ٢٠١٦.

ثالثاً: المحاضرات

- محمد صفار، "أزمة المفاهيم (محاضرة غير منشورة)"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٦.